

**بيان رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيخهورست  
في الاجتماع الثاني للجهات المانحة مع رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في  
شأن استجابة لبنان للأزمة السورية**

**17 كانون الأول 2012**

دولة الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرة السيدات والسادة،

مع استمرار ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذين يجتازون الحدود في اتجاه لبنان بشكل كبير ومع دخولنا فصل الشتاء فعلياً، باتت الاستجابة المتينة والمنظمة والشاملة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

حتى اليوم، بذلت الجماعات اللبنانية المستضيفة جهوداً جبارة، ونحن نشكرها جميعها على كرمها ومشاعرها. وتقدم الإدارات المحلية والوطنية الخدمات بأقصى شكل ممكن، بالتنسيق مع العديد من الشركاء الدوليين، لاسيما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات الأوروبية.

لقد شكل إعلان رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في 3 كانون الأول 2012 عن "استجابة الحكومة اللبنانية لأزمة العائلات السورية المهجرة والجماعات اللبنانية المستضيفة" منعطفاً رئيسياً في إدارة هذه الأزمة الإنسانية.

وتمنحنا هذه الخطة الفرصة للعمل بالشراكة مع الحكومة لوضع إطار شامل لتعزيز استدامة الاستجابة المقدمة ومسؤولية الإدارات الوطنية. ومناشدتكم يا دولة الرئيس التي قلتم فيها إن

"لبنان لم يعد قادراً على تحمل عبء اللاجئين السوريين وحده" يجب ألا تلقى آذاناً صماء. وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي الحكومة اللبنانية ويشاطر لها العبء.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي حتى اليوم للأزمة السورية حوالى 400 مليون يورو. وقدمت نصف هذا المبلغ، أي 200 مليون يورو، 22 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فيما وفرت المفوضية الأوروبية النصف الآخر، وقد نال لبنان حتى الآن 41.5 مليون يورو منها لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين والجماعات اللبنانية المستضيفة. ومع إعلان المفوضة جيورجيفا يوم الجمعة الماضي عن تخصيص 30 مليون يورو إضافية للمنطقة، سوف تزداد المبالغ المخصصة للبنان. ويسرني أن أعلن أن المفوضية الأوروبية ستقترح توفير مساهمة إضافية للبنان في بداية سنة 2013. وسوف تلبي مساهمتنا الاحتياجات التي حددتها الحكومة اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة. وأكرر في هذا الإطار مناشدة المفوضة جيورجيفا بذل المزيد من الجهود لتلبية جميع الخطط الحالية والمستقبلية بأقصى حد ممكن.

وكاستجابة فورية لخطة لبنان، يعمل الاتحاد الأوروبي الآن مباشرة مع الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تلبية الأولويات الرئيسية التي حددتها الحكومة.

وبناء على هذه المبادرة الوطنية، وبوجود جهات مانحة مختلفة قادرة على المساهمة بوسائلها وأدواتها الخاصة، وعملاً بثقافتها وإجراءاتها التمويلية الخاصة، أمل في أن نتمكن جميعاً من الاستجابة بالشكل الأكثر فاعلية لما يتحول الآن إلى وضع استثنائي وأليم بكل ما في الكلمة من معنى.